جامـــــــــعة طرابلـــــــــس

كليـــــــــة القانـــــون

قسم الجودة وتقييم الأداء بالكلية

الخطة الاستراتيجية لكلية القانون (2025م)

نحو إكمال مسيرة التطوير...

إعداد: لجنة الخطة الاستراتيجية بكلية القانون- جامعة طرابل

فهرس المحتويات

ت	المحتـــويـــــات	رقـم الصفـحة
1	أعضاء فريق الخطة الاستراتيجية	3
2	كلمة عميد الكلية	4
3	المقدمة	5
4	نبذة عن الكلية	6
5	نظام الدراسة بالكلية	6
5	أقسام الكلية	7
6	المحاور الرئيسية للخطة الاستراتيجية	8
7	الافتراضات التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية	8
8	التحليل الاستراتيجي لواقع الكلية	9
9	نقاط القوة ونقاط الضعف	9
10	الفرص والتحديات	10
11	بيان أصحاب المصلحة وتوقعاتهم	11
12	التوجه الاستراتيجي للكلية	12
13	القيم	12
14	الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية	13
15	النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة	15

أعضاء فريق الخطة الاستراتيجية

ت	الاسم	الصفة بالفريق	الصفة بالكلية	المؤهل العلمي
1	د. سالم الغناي فرحات	رئيساً	عميد الكلية	دكتوراه
2	د. حسام علي الحاج	عضواً	وكيل الكلية للشؤون العلمية	دكتوراه
3	د. منى مفتاح الصور	عضواً	عضو هيئة تدريس بقسم القانون الخاص	دكتوراه
4	أ. آية علي الغرياني	عضواً	رئيس قسم الجودة وتقييم الأداء	ماجستير
5	أ. آمنة الذوادي	عضواً	منسق قسم الجودة وتقييم الأداء بقسم القانون الدولي العام	ماجستير
6	أ. الطاهر بالحاج	عضواً	منسق الجودة بقسم الشريعة الإسلامية	ماجستير
7	أ. مودة بلطيف	عضواً	منسق الجودة بقسم القانون الخاص	ماجستير
8	أ. محمود سالم الغالي	عضواً	منسق الجودة بقسم القانون الجنائي	ماجستير
9	أ. أحمد دومة	عضواً	منسق قسم الجودة بقسم القانون العام	ماجستير

كلمـــة الســـيد عمـــيد الكلـــــية

تسعى كلية القانون – جامعة طرابلس لتتبوأ مكانا علميا مرموقا محلياً و إقليمياً ودولياً، من خلال تقديم برامج دراسية متطورة في مجال العلوم القانونية، وإجراء البحوث والدراسات العلمية لبناء قاعدة بحثية قادرة على نشر الثقافة القانونية وتزويد المجتمع بكوادر وطنية متخصصة للمنافسة في سوق العمل، والمساهمة في تنمية وخدمة المجتمع.

لذا فقد حرصت كلية القانون على تطبيق معايير الجودة والاعتماد، وأن تأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة التي تمتلكها، وتستثمر الفرص المتاحة أمامها، وتواجه التهديدات وتعالج نقاط الضعف التي تؤثر سلبا على جودة الأداء.

و إنني أتقدم بالشكر إلى الفريق الذي قام بوضع الخطة الاستراتيجية، وأحسب أن هذا الجهد لبنة في بناء هذا الصرح وفقا لمعايير ضمان الجودة وخطوة نحو الاعتماد.

د. سالم الغناي فرحات

المقدمة

انطلاقا من استراتيجية جامعة طرابلس لاعتماد كلياتها من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية التدريبية، وبناء على جهود سابقة على مستوى التخطيط الاستراتيجي بالكلية، كانت تركّز على بعد واحد فقط، وهو البعد الاستراتيجي الخاص بالرؤية والرسالة والأهداف.

وحرصا على تقديم خريجين مؤهلين لسوق العمل على المستوى الإقليمي والدولي، و اتفاقا مع رسالة وأهداف كلية القانون، تم وضع الخطة الاستراتيجية للكلية وفق منهجية علمية رصينة، تأخذ بعين الاعتبار ما تتمتع به الكلية من نقاط قوة، ومكامن الفرص والتحديات أمامها، وصولا إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها من خلال خطة تنفيذية (تشغيلية).

نبذة عن الكلية

تأسست كلية القانون بالجامعة بموجب القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للتربية و التعليم (سابقا) بشأن إنشاء جامعة ناصر الأممية لسنة 1986م، ثم استقلت عن جامعة ناصر بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (65) لسنة ١٩٩٤م، والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد رقم (٣) للسنة الثانية والثلاثون، بتاريخ ١٤٢٣/٣/١٠م ، وأصبحت إحدى كليات جامعة طرابلس .

وبلغ عدد خريجي هذه الكلية منذ تأسيسها حتى إعداد هذه الخطة أكثر من (8000) طالبا وطالبة، ونوقشت بها خمس عشرة أطروحة دكتوراه، وما يقارب أربعمائة رسالة ماجستير في مختلف التخصصات .

نظام الدراسة بالكلية

تأخذ الكلية حاليا بنظام السنة الدراسية الكاملة، حيث يمتحن الطالب امتحانا نصفيا يتحصل خلاله على رصيد من الدرجات من (40 درجة)،وفي نهاية السنة الدراسية يجري الامتحان النهائي، وتكون درجته النهائية من (60 درجة)، ومن مجموع ما يتحصل عليه الطالب في الامتحانين الجزئي والنهائي يتحدد تقدير الطالب في حالة النجاح، وفي حالة الرسوب يدخل الطالب إلى دور ثاني.

كما استمرت الكلية في تطبيق نظام الدراسة بالنظام الفصلي (الفصول الأخيرة)، والذي طبّق في الكلية من سنة 2008م، حيث يتكون الفصل الدراسي من (16) أسبوعا، والسنة الدراسية تتكون من فصلين دراسيين: (الخريف و الربيع)، ويدرس الطالب المواد المقررة وفق الوعاء الزمني

المحدد لكل مادة، مقسمة على ثمانية فصول دراسية، يمتحن الطالب خلال الفصل الواحد امتحانا جزئيا واحدا، يتحصل خلاله على رصيد من الدرجات من(40 درجة)،وفي نهاية الفصل الدراسي يجري الامتحان النهائي، وتكون درجته النهائية من (60 درجة) ومن مجموع ما يتحصل عليه الطالب في الامتحانين الجزئي والنهائي يتحدد تقدير الطالب في حالة النجاح، وفق ما هو مقرر في اللائحة العامة للدراسة والامتحانات، وبعد اجتياز الطالب الفصول المحددة يُمنَح درجة الليسانس في القانون .

أقسام الكلية

تمنح الكلية درجة الليسانس في القانون، كما تمنح درجة الإجازة العالية (الماجستير)، ومنحت سابقا درجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) قبل توقفها، وفق الشروط والآليات المنصوص عليها في اللائحة، وفي مختلف الأقسام، وهي قسم الشريعة الإسلامية– قسم القانون الخاص– قسم القانون الجنائي- وقسم القانون العام ، وقسم القانون الدولي العام.

وهذا التقسيم في مرحلة الليسانس، هو تقسيم نظري تنظيمي، الغرض منه توزيع المواد التي تدخل في نطاق كل قسم على أعضائه، وتحديد مفرداتها، وكذلك تحديد المواد الاختيارية، والبث في طلبات قبول أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ... إلخ، فمسألة التخصص الدقيق لا تتحقق فعلا إلا في مرحلة الدراسات العليا .

وقد رأت إدارة الكلية في مدينة طرابلس منذ سنوات فتح فرع لها في مدينة جنزور(النجيلة سابقا)؛ خدمة لأبناء هذه المدينة وضواحيها، لكي يتجنبوا عناء التنقل من وإلى الكلية الأم في طرابلس، كذلك تم مؤخرا فتح فرع آخر للكلية بمنطقة تاجوراء.

كما نود أن ننوه هنا بأن الكلية تصدر مجلة علمية محكَّمة باسم "مجلة القانون"، تنشر فيها البحوث والدراسات العلمية في الشريعة الإسلامية والقانون، وهي ترحب دائما بكل الباحثين من داخل الكلية و خارجها لنشر بحوثهم ودراساتهم.

المحاور الأساسية للخطة الاستراتيجية

ينطلق مشروع الخطة الاستراتيجية لكلية القانون من عدد من المحاور الأساسية، كل منها يحتوي على عدد من البرامج يتم تنفيذها في فترة زمنية مُحددة، فالمحور الأول من مشروع الخطة يهتم بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات الموجودة في البيئتين الداخلية والخارجية للكلية، وبيان أصحاب المصلحة وتوقعاتهم، وعرض التوجه الاستراتيجي للكلية مشتملاً على الرؤية والرسالة والقيم الأساسية والأهداف الاستراتيجية، بينما المحور الثاني الأهداف الرئيسية والفرعية من الخطة التشغيلية واستراتيجيات التنفيذ ومؤشرات الإنجاز، أما المحور الثالث من مشروع الخطة يبين فيتضمن مصفوفة التنفيذ والميزانية التقديرية للخطة.

الافتراضات التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية

يستلزم تحسين وتطوير الخطط الاستراتيجية التعامل مع عدد من المتغيرات التي ربما تحدث في المستقبل، وهذا يستوجب بالضرورة وضع عدد من الافتراضات الأساسية لتقليل درجة عدم التأكد، ومن الافتراضات التي بني عليها مشروع الخطة ما يلي:

دعم وتفاعل إدارة الكلية مع التوجه لتطبيق ضمان الجودة وتحقيق الاعتماد.

إدراك كل شرائح المجتمع الجامعي لأهمية الجودة والالتزام بدعمها، والعمل على تحقيق أهدافها.

مساهمة كافة الوحدات الإدارية والأكاديمية بالكلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة لعمليات الجودة وتحقيق الاعتماد.

وجود فريق عمل مؤهل في مجال الجودة للإشراف على تنفيذ الخطة على مستوى الكلية.

توفير الإمكانيات اللوجستية والمادية المطلوبة لتنفيذ الخطة.

التنفيذ الدقيق للخطة، والمتابعة المستمرة للتنفيذ وتقييم مستوى الإنجاز.

وجود معاييرومؤشرات واضحة ودقيقة وقابلة للقياس وممثلة للأداء بمختلف صوره (الأكاديمي، والبحثي، والخدمي، والفني، والإداري).

وضع خطة لتوفير بيئة مناسبة ومحفزة للتعليم، والتعلم، والبحث العلمي، والعمل الإداري بالكلية.

التحليل الاستراتيجي لواقع الكلية (مكامن القوة، والضعف، والفرص، والتحديات)

استقراء الوضع العام للكلية يبين أن هناك مكامن قوة ونقاط ضعف، بالإضافة إلى العديد من الفرص المتاحة لها، والعديد من التحديات (التهديدات) التي تواجهها، نلخصها في التالي:

<table>
<tr><th colspan="2">البنية التحتية للكلية</th></tr>
<tr><td>نقاط القوة
☒ موقع جغرافي متميز لصيق بالمبنى الرئاسي للجامعة.
☒ وجود فرعين للكلية في منطقتي جنزور، وتاجوراء.</td><td>نقاط الضعف
☒ نقص الوسائل التقنية الحديثة(أجهزة العرض الإلكتروني، والسبورات الإلكترونية).
☒ غياب متطلبات الأمن والسلامة، والمرافق الصحية.</td></tr>
<tr><th colspan="2">القيادة والحوكمة والتنظيم الإداري</th></tr>
<tr><td>نقاط القوة
☒ كلية عريقة لها باع طويل في تدريس القانون وتخريج عشرات الدفعات القانونية منذ عام 1986م.</td><td>نقاط الضعف
☒ لا يوجد.</td></tr>
<tr><th colspan="2">التعليم والتعلم</th></tr>
</table>

نقاط القوة	نقاط الضعف
☒ أعضاء هيئة تدريس أكفاء ومتعددو التخصصات، ذوو خبرة وتراكم معرفي قانوني	☒ الافتقار لآليات موضوعية للتقييم والتحسين المستمر والهادف للرقي بمخرجات العملية التعليمية
البحث العلمي	
نقاط القوة	نقاط الضعف
☒ هيئة تدريس متميزة في مجال البحث العلمي	☒ غياب الحوافز المشجعة على التميز البحثي وجودة النشر الأكاديمي في الكلية. ☒ افتقار البحث العلمي لبنية تحتية وغياب مصادر تمويل المشروعات.
خدمة المجتمع وضمان الجودة وتقييم الأداء	
نقاط القوة	نقاط الضعف
☒ تقديم خدمات مجتمعية متنوعة. ☒ توجه عام داعم للجودة والاعتماد.	☒ نشر ثقافة الجودة لدى جميع مكونات البرنامج الأكاديمي. ☒ التواصل مع ذوي الخبرة في مجال الجودة ودعم ورش العمل

الفرص والتحديات

توجد فرص واعدة لتطوير الكلية والدفع بها إلى الصفوف المُتقدمة، كما تواجه الكلية تحديات تتطلب مواجهتها أسلوبا علميا ومهنيا متمثلا في تبني الإدارة للخطة الاستراتيجية، كوسيلة للحد من تأثيرها على التطوير الاستراتيجي المستهدف للكلية.

الفرص	التحديات

• ثمة فرص موجودة في إطار الجامعة ومفتقدة في الكلية. • إدارة جامعية داعمة للجودة والتطوير داخل الكلية . • مجتمع منفتح ولديه الرغبة في دعم الكلية من خلال أصحاب مصلحة داعمين استراتيجيين. • وزارة عدل وسلطة قضائية ومؤسسات قانونية تدعم وتعين الكلية لتفعيل مهامها وتحقيق أهدافها .	• القرارات الإدارية المتضاربة والتي من شأنها التأثير سلبا على حقوق أعضاء هيئة التدريس والموظفين . • نقص الإمكانيات على مستوى المجتمع. • البطء في تنفيذ قرارات الإيفاد والبعثات الدراسية للمعيدين وحملة الماجستير. • عدم مواكبة متطلبات التصنيف الأكاديمي العالمي . • المساواة غير العادلة مع مؤسسات التعليم الخاص المحلية وما ينجم عنها من منافسة غير عادلة.

بيان أصحاب المصلحة وتوقعاتهم

ا الطلاب توفير الإمكانيات التي تشجع الطلاب على التعليم والتعلم والتي منها مكتبات مجهزة – دعم النشاط الطلابي. الحصول على برامج تعليمية متطورة على صعيدي برنامج الليسانس والماجستير.	أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة دورات تدريبية مهنية على مستوى عال. المشاركة في المؤتمرات الدولية.
الموظفون	المجتمع

منحهم فرص عادلة للحصول على دورات تدريبية ومكافآت تشجيعية. الدعم المعنوي لهم من قبل إدارة الكلية.	تعزيز وترسيخ قيم حقوق الإنسان وفي مقدمتها حق الإنسان في التقاضي. السعي لضمان حق الإنسان في محاكمة عادلة .

1 التوجه الاستراتيجي للكلية

تُعبررؤية الكلية ورسالتها وقيمها الأساسية عن الطموحات المرجوة لها.

الرؤية:

تطمح كلية القانون أن تكون قِبلة الباحثين في مجال العلوم القانونية، ور ائدة البحث العلمي وخدمة المجتمع محليا و إقليميا.

الرسالة.

تسعي كلية القانون لتخريج متخصصين في مجال العلوم القانونية، وإعداد بُحاث متميزين ومهتمين بخدمة المجتمع والبيئة، من خلال أعضاء هيئة تدريس أكفاء متنوعي التخصصات، مستغلين المر افق والخدمات التعليمية بالكلية، وفقا لمعايير الجودة.

القيم

–

– التميز. – العدل – المساواة. – العدالة. – الإبداع	– التفاعل مع المجتمع. – حقوق الإنسان. – الكفاءة. – النزاهة والشفافية. – الابتكار.

الأهداف الاستراتيجية

تنحصر الأهداف الاستراتيجية في الآتي:

تحقيق الاعتماد البرامجي لمختلف البرامج المقدمة من الكلية.

الارتقاء بمستوى البحث العلمي و إيجاد بيئة بحثية تساعد على الإبداع والابتكار.

إعداد كوادروطنية متخصصة في مجال العلوم القانونية.

دعم مكتب خدمة المجتمع والبيئة بالكلية.

☒ الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

الهدف الاستراتيجي الأول: نيل الاعتماد البرامجي لمختلف البرامج المقدمة من الكلية:

الأهداف الفرعية للهدف الأول:-

1	التعجيل باستكمال نو اقص متطلبات التقديم لكل برنامج.
2	الإعداد لزيارة فريق التدقيق.
3	تقديم طلبات الاعتماد البرامجي لمركزضمان الجودة.

الهدف الاستراتيجي الثاني:-إعداد كوادروطنية متخصصة في مجال العلوم القانونية.

الأهداف الفرعية للهدف الثاني:-

1	تكوين الشخصية الحقوقية القانونية الفاعلة والمؤثرة والتي تساهم في إحقاق الحق و إقامة ميزان العدل في المجتمع.

2	المشاركة في مسابقات المحاكم الصورية الإقليمية.
3	الارتقاء بأساليب ومستوى العملية التعليمية، وربط التعليم النظري بالتعليم التطبيقي التفاعلي.
4	صقل مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس بالكلية والحرص على إجراء مراجعة تقييمية لمفردات المواد الدراسية في نهاية كل فترة دراسية.
5	صقل مهارات موظفي الكلية، وذلك لتأثيرها المباشر في حسن سير العملية التعليمية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: الإسهام في رفع الوعي المجتمعي بالثقافة القانونية.

الأهداف الفرعيةللهدف الثالث:-

1	عقد الورش التدريبية والمؤتمرات والندوات العلمية القانونية.
2	توطيد العلاقات وتبادل الخبرات مع الكليات المناظرة والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.
3	المساهمة في تقديم الاستشارات القانونية لجميع الوحدات الإدارية والشركات العامة

الهدف الاستراتيجي الرابع:- دعم مكتب خدمة المجتمع والبيئة بالكلية:

الأهداف الفرعية للهدف الرابع:-

1	الإعلان والتعريف بمختلف الأيام الدولية للبيئة.
2	تدريس مقررات قانون البيئة ضمن مختلف البرامج الأكاديمية بالكلية.
3	دعوة وتشجيع أعضاء هيئة التدريس بالكلية للمشاركة الفعالة في تقديم خدمات مجتمعية.
4	تنظيم ملتقيات وورش عمل لبحث طرق تقديم خدمات مجتمعية تساهم في رفع الوعي القانوني، ونشر الثقافة القانونية.

أهم النتائج المتوقعة من تطبيق الخطة

نيل البرامج الأكاديمية للكلية الاعتماد البرامجي.

تحصيل مركزمتقدم في مسابقات المحاكم الصورية الإقليمية التي تشارك بها الكلية..

تقديم خدمات مجتمعية وبيئية متقدمة.

الرفع والارتقاء بمستوى جودة االبحث العلمي بالكلية.